الأمم المتحدة
A/CONF.227/5

Distr.: General
4 May 2015
Arabic
Original: English

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

موجز جلسة الاستماع غير الرسمية التي عقدتها الجمعية العامة لتبادل الرأي مع ممثلي قطاع الأعمال التجارية في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (نيويورك، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

أولاً - مقدِّمة

١ - أُعدّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦٨ الذي طلبت فيه الجمعيةُ إلى رئيس الجمعية العامة أن يُعد موجزات لجلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الآراء مع ممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية يمكن أن تكون بمثابة إسهامات في التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٢ - وعُقدت جلسة الاستماع غير الرسمية لتبادل الآراء مع قطاع الأعمال التجارية في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتضمنت الجلسة جزءا افتتاحيا وثلاث حلقات نقاش تحاورية ركزت على تمويل الهياكل الأساسية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتمويل، والاستثمار المسؤول والاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية على امتداد سلسلة الاستثمار. ويرد أدناه موجز للرسائل والمقترحات الأساسية الصادرة عن جلسة الاستماع.

300615 270515 15-07034 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانياً - الجزء الافتتاحي

٣ - أدلى ببيانات كل من رئيس الجمعية العامة بالنيابة، نيكولاس إيميليو (قبرص)، متحدثا باسم رئيس الجمعية العامة؛ والأمين العام؛ والأمين العام لغرفة التجارة الدولية، جون دانيلوفيتش؛ والمدير التنفيذي لمعهد العالم الثالث ومنسق شبكة المرصد الاجتماعي، روبرتو بيسيو.

٤ - وأكد رئيس الجمعية العامة بالنيابة أن تنفيذ خطة التنمية الجديدة القادرة على إحداث التغيير لما بعد عام ٢٠١٥ التي تجري صياغتها سيقتضي تعبئة موارد كبيرة. ودعا المشاركين إلى اقتراح تدابير وإجراءات من شأنها تعزيز مشاركة الأعمال التجارية في التنمية المستدامة وإسهامها في تحقيقها. وشدد على أن التزام القطاع الخاص له حيوي لنجاح المؤتمر وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستكتسي زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية، بما في ذلك الطاقة والمياه والنقل والزراعة، أهمية حاسمة لدعم النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والتحول الهيكلي للاقتصاد، والاستدامة البيئية، والإدماج الاجتماعي.

٥ - وأكد الأمين العام أن التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر سيكون بالغ الأهمية لتأمين إعداد خطة تنمية طموحة لما بعد عام ٢٠١٥ وإبرام اتفاق شامل خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وشدد على ضرورة استغلال جميع مصادر التمويل، فدعا القطاع الخاص إلى أن يكون شريكا في دعم وتمويل التنمية المستدامة، بوسائل من بينها إقامة الشراكات والتعاون.

٦ - وشدد السيد دانيلوفيتش على أن الأعمال التجارية تُشكِّل جزءا من دعائم المجتمع، حيث تنتج سلعا وخدمات لتيسير الحياة وتوفر فرص العمل للمجتمعات المحلية والاستثمارات الضرورية فيها. وأكد أهمية تهيئة بيئة مؤاتية تتيح للشركات من جميع الأحجام العمل بفعالية والإسهام في المجتمع. وأشار إلى أن عدة دراسات استقصائية أظهرت أن محدودية الوصول إلى التمويل التجاري هي أكبر حاجز يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتطلعة إلى التجارة على الصعيد الدولي. وتتطلب زيادة الوصول إلى التمويل استجابة مناسبة على مستوى السياسات لمعالجة القيود التي يعاني منها جانب العرض في القطاع المالي.

٧ - وذكر السيد بيسيو أن دوائر الأعمال التجارية تمثل جهات فاعلة أساسية في التنمية المستدامة، لكنها لا تضطلع كلها بالدور نفسه. فالمؤسسات الصغيرة من أكبر مصادر توليد فرص العمل ومن الضروري تمكينها من العمل في بيئة عادلة. وأشار إلى العملية الجارية في

الأمم المتحدة لوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات التجارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، مشيرا إلى ذلك سيكون في صالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصادات المضيفة في الأجل الطويل.

ثالثاً - عروض حلقات النقاش والحوارات التفاعلية

ألف - تمويل الهياكل الأساسية

٨ - أدار حلقة النقاش المديرة العامة لشؤون التخطيط الاستراتيجي وفعالية التنمية في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، فيرونيكا زافالا. وشارك في حلقة النقاش المدير الإداري لصندوق الهياكل الأساسية الناشئة لأفريقيا، أورلي أراف؛ والشريك وكبير الموظفين التنفيذيين لمنطقة أمريكا الشمالية في مجموعة أبراج، توم سبيشلي؛ وكبير الموظفين الماليين لشركة GeoGlobal Energy، مايكل ج. ديسترا؛ والشريك المؤسس لشركة InfraShare Partners، غلين أيرلندا؛ وعمدة الرباط، فتح الله ولعلو. وترد أدناه بعض الرسائل والمقترحات الأساسية الصادرة عن حلقة النقاش.

٩ - وأكد المتحدثون أن الاحتياجات من الهياكل الأساسية التي لم تُلبَّ كبيرة، وأن ثمة حاجة ملحة إلى سد الثغرة بين الطلب والعرض في مجال الاستثمار في الهياكل الأساسية، لا سيما في البلدان النامية، سواء من حيث الكم أو الكيف. ويلزم توفير بيئة مؤاتية قوية تشمل الاستقرار والحكم الرشيد وشفافية السياسات والأنظمة.

١٠ - وأشير إلى أن الهياكل الأساسية تشمل الهياكل الأساسية المادية (مثل الطرق والموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة) والهياكل الأساسية الاجتماعية (مثل الرعاية الصحية والتعليم). وكلا الفئتين ضروريتان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولوحظ أن مجموعات كبيرة من رؤوس الأموال متاحة للاستثمارات الضخمة في الهياكل الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي، وأن الاستثمار في البلدان النامية قد يحقق معدلات عوائد أعلى.

١١ - وجرى إبراز أن وضع المشاريع وإعدادها يمثل تحديا كبيرا يتعين التصدي له. ومن الضروري توفير التمويل العام من أجل المساعدة في إعداد سلسلة من المشاريع المقبولة لدى المصارف وتحمل المخاطر في المرحلة الأولية؛ وتضم المؤسسات المتعددة الأطراف وحدات شراكة بين القطاعين العام والخاص يمكنها إسداء المشورة إلى الحكومات بشأن كيفية التفاوض على هذه الشراكات وإعدادها.

١٢ - ويمكن لأدوات تخفيف المخاطر الإفراج عن موارد إضافية من أجل التنمية المستدامة؛ وقد كان للتشارك في تحمل المخاطر أثر إيجابي، مثلا من خلال التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وجرت الإشارة إلى النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل مرفق تمويل منشأ بأموال مقدمة من جهات مانحة لدعم الاستثمار في الهياكل الأساسية في أفريقيا من خلال استخدام الموارد الحكومية وتسخير التمويل التقليدي من المصارف التجارية. ويجب أن توفر الحكومات ضمانات وحماية في البداية، بالنظر إلى أهمية أثر التقليد بالنسبة للقطاع الخاص. بيد أنه مع استمرار تطور المبادرات، سيكون من الممكن الإفراج عن الموارد المستخدمة في الدعم وإعادة تخصيصها لمشاريع أو مجالات جديدة.

١٣ - وجرى أيضا إبراز التمويل بشروط ميسرة من مصارف التنمية المتعددة الأطراف، بوصفه يوفر دعما كبيرا لتسخير استثمارات القطاع الخاص. ودُعيت تلك المصارف إلى تحمل مخاطر أكبر.

١٤ - وجرت الإشارة أيضا إلى الإعفاءات الضريبية وإلى المزايا المتصلة باستخدام الأراضي كحوافز ممكنة، ولكن المتحدثين أكدوا على الأهمية الحيوية، في المقام الأول، للوضوح بشأن القواعد التنظيمية، سواء تلك المتعلقة بالامتيازات أو بالضرائب، وتطبيقها بشكل موحد، مع إتاحة فرص متكافئة للجميع.

١٥ - ونظرا لكون العائدات المعدلة حسب المخاطر في البلدان النامية عادةً ما تكون أعلى مما يعتقد المستثمرون، فقد أوصي بتوجيه الجهود نحو تضيق تلك الفجوة في المنظور، وهو نهج أقل كلفة من تدابير الحد من المخاطر. وأشير إلى أن التصنيف الائتماني السيادي يمكن أن يعوق قدرة المستثمرين على تمويل المشاريع الجيدة وإلى ضرورة إيجاد حلول للمشكلة.

١٦ - وذُكر أنه من المهم لنجاح المشاريع أن يتوفر للمستثمرين فهم جيد للقواعد والنظم المحلية. ولهذا السبب، فالجهود الرامية إلى تحرير الموارد الخاصة المحلية تحمل في طياتها وعودا عظيمة. وينبغي عمل المزيد من أجل كفالة حصول المصارف التجارية المحلية وغيرها من الصناديق المتاحة محليا على معرفة أفضل بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشار المشاركون في حلقة النقاش أيضا إلى أن فعالية التكلفة يمكن تحقيقها على النحو الأفضل من خلال تحفيز عدد من المشاريع من نفس النوع داخل بلد أو منطقة، بالنظر إلى أن القيام بذلك من شأنه تعظيم الجهود التي يبذلها المستثمرون الأجانب لفهم الإطار القانوني وتقييم المخاطر في بيئة استثمار جديدة.

١٧ - واقتُرح الاستخدام المشترك للهياكل الأساسية لتلبية الاحتياجات الصناعية والاجتماعية على السواء كسبيل لاستكشاف الإمكانية الكاملة للمشاريع المقبولة لدى

المصارف والتخفيف من صعوبات إيجاد المستثمرين في الهياكل الأساسية. بيد أنه يتعين أن تتوفر للحكومات رؤية وخطة للاحتياجات في مجال الهياكل الأساسية الاجتماعية قبل وضع مشاريع الهياكل الأساسية الصناعية.

١٨ - وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، أوصى المشاركون في حلقة النقاش بعقد اتفاق بين الحكومات والجهات المانحة والقطاع الخاص على التعاون في بناء نظم الرعاية الصحية وسد الثغرة بين العرض والطلب. وجرى إبراز تأثير الأمراض غير المعدية في البلدان النامية، حيث إن تكاليف علاج هذه الأمراض تعيد الأسر أحيانا إلى دائرة الفقر. ودُعيت الحكومات إلى التفكير في إقامة تأمين صحي شامل، وهو هدف يمكن أن يسهم في تحقيقه نموذج التشارك في تحمل المخاطر.

١٩ - وقيل إن السلطات المحلية في المناطق الحضرية يجب أن تتمتع بصلاحيات وقدرات أكبر فيما يتعلق بإدارة شؤونها المالية والهياكل الأساسية في المناطق الحضرية وتقديم الخدمات.

٢٠ - وجرى الإقرار باستمرار عدم التوازن بين السلطات المحلية والحكومات المركزية في التفاوض على الشراكات بين القطاعين العام والخاص. غير أنه لوحظ أن الأموال متاحة لدعم بناء القدرات للحكومات الراغبة في إنشاء شراكات من هذا القبيل. ومن شأن وجود معايير أن يمكِّن الحكومات من أن تفهم بشكل أفضل أي الامتيازات تكتسي أهمية في تحقيق أثر التقليد. أما إصدار الحكومات لضمانات شاملة فهو ليس الحل ولا ينبغي المطالبة به سوى لسنوات قليلة ريثما يجري تحقيق أثر التقليد.

باء - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتمويل

٢١ - أدار حلقة النقاش كبير الموظفين التنفيذيين لمنتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ماثيو غاسمر. وشارك في حلقة النقاش كبيرة الموظفين التنفيذيين للتحالف المصرفي العالمي للنساء، إينيز موري؛ ورئيسة وحدة التمويل المختلط في المؤسسة المالية الدولية، كروسكايا سييرا إسكالانتي؛ ومدير العمليات في منظمة العمل الدولي (ACCION International)، إستيبان ألتشول؛ والمدير الإداري لشركة Business Partners Limited بجنوب أفريقيا، نازيم مارتن. وترد أدناه بعض الرسائل والمقترحات الأساسية الصادرة عن حلقة النقاش.

٢٢ - وتُشكِّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قوى رئيسية دافعة للنموّ وإيجاد فرص العمل، ولها أهمية حيوية في تعزيز التنمية المستدامة. وهي لا تزال تواجه العديد من التحديات

التي كانت تواجه منذ ٢٠ عاما، ولا يزال الحصول على التمويل، وعلى الائتمان بوجه أخص، يُشكِّل عقبة كبرى. ووجهت دعوة إلى الإسراع بإيجاد حلول لهذه المشكلة.

٢٣ - وللابتكار وتبادل المعلومات، عوضا عن النهج التقليدية في مجال الصرافة، إمكانية أكبر لتحقيق مشاركة أنشط في توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويوجد نطاق واسع من الكيانات والابتكارات الكفيلة بتوفير التمويل وتكميل الإقراض المصرفي، بما في ذلك الشركات الكبيرة والاستعانة بالجمهور في التمويل والتجارة الإلكترونية.

٢٤ - وعُرضت عدة أمثلة للنهج المبتكرة. وشملت إنشاء منابر الإقراض على الإنترنت، واستخدام الطرق الحسابية، وتحليل البيانات الضخمة ذات الطبيعة الاجتماعية والمتاحة على الإنترنت بغرض تيسير تقييم الجدارة الائتمانية؛ واستخدام مصادر البيانات المهملة، مثل بيانات مكاتب الائتمان الرسمية التي يقدمها المنظمون والحكومات لتيسير الحصول على التمويل؛ وعدة أشكال من التمويل المختلط، بما في ذلك التمويل المقدم من الجهات المانحة والمصادر الحكومية والتمويل التجاري المتسم بطابع تقليدي أكبر، مع استخدام آليات تشمل الإقراض المشترك، والحماية عند أول خسارة من خلال الأموال العامة، والتعامل مع مخاطر رؤوس الأموال في إطار شركات، والاستثمارات في سوق الأوراق المالية.

٢٥ - وعُرض أيضا مثال لشركة قامت بإنشاء منتج مالي محدَّد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشمل المنتج، بصورة عامة، التمويل على هيئة ديون بأسعار فائدة مواتية بالإضافة إلى نسبة مئوية من مبيعات المؤسسة عوضا عن الاعتماد على أسهم المالكين. وصاحب هذا البرنامج مساعدات تقنية جرى تحديدها من خلال تحليل بذل العناية الواجبة مع العملاء.

٢٦ - ولا تقل المساعدات التقنية أهمية عن التمويل. وجرى تسليط الضوء على تقديم التوجيه، والدعم المقدَّم من قِبَل الخبراء والتوعية المالية التي تسهم في وضع النظم المالية، وإدارة التدفقات النقدية، واستراتيجيات التسويق، وخطط الموارد البشرية، من بين خدمات أخرى.

٢٧ - ومن الممكن تطوير الشراكات الاستراتيجية لأغراض المساعدة التقنية والتوعية، بتوفير المجتمع المدني للتدريب، ودعم المؤسسات المالية الدولية للحاضنات، وباستخدام موارد الجهات المانحة لتمويل المساعدة بدون فوائد ومؤسسات التدريب الوطنية. واستقرار تمويل المساعدة التقنية ودور الحكومات مهمان على حد سواء. وقيل أيضا إن الوسطاء الماليين

والمستثمرين وواضعي الأنظمة يستفيدون من بناء القدرات من حيث تقديم الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٨ - ويتمثل مجال آخر يحمل إمكانية تحقيق تأثير كبير في إنشاء نظام محدَّد وأكثر مرونة بشأن ما ينبغي فهمه كضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من أجل تمكين هذه المؤسسات من استغلال أصولها. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الحصول، بأقدر قدر ممكن، على الأموال بالعملة المحلية، نظرا لأنه من غير الملائم لها أن تتحمل مخاطر تتصل بأسعار الصرف. ومن شأن استخدام الوسطاء أن ييسر هذه العملية. وأشير أيضا إلى أن محدودية الوصول إلى التمويل التجاري هو أكبر حاجز أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتطلع إلى التجارة على الصعيد الدولي.

٢٩ - وتواجه الشركات العاملة في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك الشركات الريفية وتلك التي تقودها نساء، عراقيل كثيرة، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على التمويل والبيانات الموثوقة. وتشمل الحوافز الممكنة لإضفاء الطابع الرسمي على تلك الشركات التخفيضات أو الإعفاءات الضريبية. ومن الضروري بذل جهود أكبر لاستهداف النساء مزاولات الأعمال الحرة ومعالجة أوجه اللامساواة بين الجنسين الشائعة في القطاع المالي.

٣٠ - وجرى التشديد على أهمية المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقُدمت توصية بأن تتضمن المسودة الأولى للوثيقة الختامية للمؤتمر إشارة إلى الحصول على المساعدة والمدخلات التقنية في الفقرات التي تناولت بالفعل الحاجة إلى تمويل الهياكل الأساسية في القطاع الزراعي. وفيما يتعلق بمسألة تمويل التعاونيات ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، جرى الإقرار بأن المؤسسات المالية لا تزال تواجه صعوبات في وضع عمليات محددة في مجال بذل العناية الواجبة وخطط التمويل.

٣١ - وجرى الإقرار بالتكنولوجيا بوصفها عنصرا هاما في إيجاد حلول لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن للشراكات، بما في ذلك بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية، أن تساعد في هذا الصدد. وتشمل الاحتمالات الممكنة التي يتعين استكشافها بشكل أكبر التدريب على الإنترنت، وإقامة صلات مباشرة أسرع بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمستثمرين، وإجراء المزيد من المعاملات عن طريق الهاتف المحمول، وتوفير أدوات تساعد في إدارة التدفقات النقدية، وتطوير إمكانيات أسواق الإنترنت، واستخدام الأدوات المتاحة على الإنترنت في تقييم البيانات المتعلقة بالجدارة الائتمانية بشكل أسرع.

جيم - الاستثمار المسؤول والاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية على امتداد سلسلة الاستثمار

٣٢ - أدار حلقة النقاش المدير التنفيذي لمكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، جورج كيل. وشارك في حلقة النقاش المديرة الإدارية لشركة APG المستثمرة في خطة المعاشات التقاعدية الهولندية، كلوديا كروس؛ ورئيس مجلس أمناء صندوق معاشات موظفي الحكومة في جنوب أفريقيا، رينوسي موكاتي؛ ورئيس دائرة خدمات الشركات في سوق الأوراق المالية النيجيرية، بولا أديكو؛ ورئيس الاستدامة وإدارة المخاطر في شركة بيريللي، فيليبو بيتيني. وترد أدناه بعض الرسائل والمقترحات الأساسية الصادرة عن حلقة النقاش.

٣٣ - بينما تصبح الشركات والأسواق والاقتصادات أكثر عالمية وترابطا فيما بينها، يتزايد الوعي في أوساط الأعمال التجارية والمستثمرين بأن قدرتهم على تحقيق الأرباح والنمو تعتمد على وجود مجتمع مزدهر ومستدام.

٣٤ - وللمبادرات الطوعية المستندة إلى المبادئ أهمية كبيرة في تمهيد الطريق نحو تعميم مقومات الاستدامة في أنشطة الشركات والاستثمار المسؤول، وقد تُشكِّل خطوة أولى نحو وضع نظم فعالة. وتشمل هذه المبادرات مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادئ الاستثمار المسؤول، ومبادرة الأسواق المالية المستدامة، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل. غير أنه من الضروري تعزيز الجهود من أجل إحداث تغيير تحويلي.

٣٥ - ومن شأن التشجيع على اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية على امتداد سلسلة الاستثمار أن يفضي إلى زيادة حجم الاستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلى تحقيق تأثير أكبر على التنمية. واعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية يصبح قوة دافعة نحو الابتكار وإيجاد فرص الاستثمار الجديدة التي تنتج قيمة طويلة الأجل لقطاع الأعمال والمجتمع.

٣٦ - وعرض العديد من الجهات الفاعلة أمثلة لإدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي. وشرح مشارك في حلقة النقاش يمثل صندوقا للمعاشات التقاعدية لموظفي الحكومة كيف يُدمج الصندوق الاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية وأهداف التنمية المستدامة في إطاره المتعلق بسياسات الاستثمار. ويشجع الصندوق استثمارات ترمي إلى التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالسياق الاجتماعي الذي يعمل داخله، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفي الطاقة المتجددة.

٣٧ - وبين مشارك في حلقة النقاش يمثل شركة تعمل في مجال إدارة أصول صناديق المعاشات التقاعدية كيف تُخضع شركته غيرها من الشركات للمساءلة فيما يتعلق بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية، وأنها تستبعد الشركات غير الممتثلة لتلك الاعتبارات من حافظة أعمالها. ومن المهم إيجاد بيئة تمكِّن من المضي قدما في الإبلاغ المتكامل وتُشجِّع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على اعتماد اعتبارات الاستدامة والإبلاغ عنها. ومن شأن الإبلاغ المتكامل أيضا أن يسهم في التغلب على المخاوف بشأن الافتقار إلى الشفافية، الذي يحد من الاستثمار في البلدان النامية، عن طريق تعزيز فهم أفضل لاستراتيجيات الشركات.

٣٨ - وتضطلع أسواق الأوراق المالية بدور حيوي في تعزيز الاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية وفي القيادة بالقدوة، مثلما هو الحال بالنسبة لسوق الأوراق المالية النيجيرية، التي توجد في بلد نام والتي أيدت نداء العمل بشأن مكافحة الفساد الصادر عن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وسوف تقدم سوق الأوراق المالية تقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وستطلب من الشركات المدرجة فيها أن تحذو حذوها.

٣٩ - وتتخذ سوق الأوراق المالية المزيد من المبادرات للإسهام في التنمية المستدامة، مثل إيلاء عناية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يتيح توفير رأس المال على نطاق واسع بشروط مواتية، ووضع متطلبات خاصة للإدراج، وإقامة شراكات مع المؤسسات الأخرى للتصدي للاستبعاد المالي عن طريق تنظيم دورات محو الأمية المالية في مختلف أنحاء البلد.

٤٠ - ومن منظور الشركة، القدرة على إنتاج القيمة لا تتوقف فقط على البيانات المالية، وإنما أيضا على وجود نموذج للأعمال التجارية يشمل استراتيجيات اجتماعية وبيئية. ويسهم في تحقيق عوائد مستدامة تطوير منشآت الإنتاج في البلدان النامية، واعتماد أفضل الممارسات في مجال التكنولوجيا، واعتماد المؤشرات البيئية والاجتماعية والإدارية، حتى في الحالات التي لا تُلزم فيها القوانين المحلية بذلك. ومن الممكن أن يؤدي تنفيذ الاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية أيضا إلى تجنُّب التكاليف، مثلما هو الحال في استراتيجيات الاقتصاد في استهلاك الطاقة.

٤١ - وينبغي للتغيرات في السياسات أن ترمي إلى تمكين المستثمرين من المراعاة الكاملة للعوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في قراراتهم الاستثمارية، وليس إلى تأخير الاستثمارات أو منعها. والإبلاغ ضروري لأنه يتيح الرصد. ويمكن أن يفضي وضع المعايير المتعلقة بالإبلاغ في قطاعات محدَّدة، مثلما يجري في قطاع الأسهم الخاصة، إلى وضع أطر موحَّدة

في مجال الإبلاغ. وبالإضافة إلى الحواجز المؤسسية، لا يزال ثمة افتقار إلى القدرات اللازمة لإتاحة تحويل الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة إلى إجراءات محدَّدة.

٤٢ - ومن الحيوي لزيادة تعزيز الاستثمار المسؤول تشجيع الحوار بين المستثمرين والشركات بشأن الاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية. والإشارة في المسودة الأولى إلى الإبلاغ المتكامل ينبغي أن تشمل بُعدا يتعلق بالحوار. وتحتاج بعض الفئات، مثل المحللين الماليين، إلى دمجها بشكل أفضل لكي يتحقق هذا الحوار. وبإمكان التقارير الفصلية تجاوز نطاق الربحية وتحليل التدفقات النقدية لكي تناقش أكثر ما يجري عمله لتعزيز الاعتبارات البيئية والاجتماعية والإدارية.

٤٣ - وحددت عناصر تسهم في تحقيق التنمية المستدامة تتمثل في الإمكانات الكبرى الكامنة في النهج الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية، وضرورة أن تنظر الحكومات في زيادة مرونة صناديق المعاشات التقاعدية، والمواءمة الإقليمية بين النظم المالية وأسواق الأوراق المالية، بما في ذلك إنشاء منابر عابرة للحدود في المنطقة أو منابر تتعلق بأهداف فردية. وجرى التشديد على الأهمية الحيوية لعمليات التبادل في حشد موارد كبيرة. وأُبرزت أيضا أهمية مصارف التنمية المتعددة الأطراف والوطنية في تيسير إدارة المخاطر.